مقالات علمية | أبحاث علمية | مؤتمرات | فعاليات ونشاطات | برامج الخارج | برامج أكاديمية | كورسات تدريبية | تواصل معنا

حوكمة الشركات المدرجة بين النظرية والتطبيق (د. خذو عبود خذو)

مساهمة أعمال حفلة علمية
أعمال علمي - كلية طب الأسنان
أعمال علمي - كلية الصيدلة
أعمال علمي - كلية الهندسة (معلوماتية - اتصالات)
أعمال علمي - كلية الهندسة المعمارية
أعمال علمي - كلية هندسة المعلوماتية
أعمال علمي - كلية العلوم الإدارية و المالية

الكاتب : د. خذو عبود خذو

مقدمة

لقد كشفت العديد من الدراسات أن انهيارات المالية التي حدثت في عدد من الدول المتقدمة في شهق أنها وأمريكا (مثال شركة enron) لمقاطعة تعود في معظمها إلى الفساد المالي والإداري بشكل عام والفساد المالي والمحاسبي بشكل خاص والذي يتم في دور مؤهلين المحسابات ومصادقتهم على صحة القوائم المالية دون أو المتلعث، على معلومات غير صحيحة.

إضافة إلى غياب الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق المعايير المحاسبية التي تحقق الإفصاح والشفافية.

وكان من أهم أسباب انهيار الشركات هو اتقاف إدارتها إلى الممارسة السيئة في الرقابة والإشراف، أغلبيت عن نقص الخبرة والمهارة وكذلك احتلال حالتي التمويل وعدم القدرة على توليد تدفقات نقدية داخلية قادرة على سداد التزاماتها المالية في مواعيدها المحددة.

وقد تمز تلك هذه الانهيارات هدفت الثقة في الأسواق المالية المختلفة وافقاد المستثمرين بشدة كما نراهق الأمر هناك في مجالس التدقيق المحاسبية والمراجعة.

هذا تعني حوكمة الشركات

تعددت تعاريف الحوكمة حسب وجهات نظر الباحثين بين قانونيين أو ماليين أو اقتصاديين .

فمنهم من قال بأنها: التنية التي تحدد الحقوق في الحصول على الدخول وتنص تصميم قيمة الشركة في الدخل الطويل ومنهم من قال بأنها العقاقيد المتعاقدية بين المساهمين وأصحاب المصالح من جهة والمديرين التنفيذيين من جهة أخرى.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD عرفت الحوكمة بأنها مجموعة من العلاقات بين القائمين على إدارة الشركة مجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من أصحب المصالح.

وعرفت مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها.

أما لجنة كادبوري البريطانية فقد عرفت الحوكمة بأنها النظام الذي يتم بموجبه قيادة الشركة وتوجيهها. [1]

وتمن تعمل إلى : اعمال وحملة الشركات تهتمها إجمالية وأنية يعني تشمل على جملة من المبادئ والمعايير التي يتم من خلالها الوصول إلى الإدارة الرشيدة للشركة.

أطراف حوكمة الشركات

يقوم بفهوم الحوكمة على تنظيم العلاقات بين الأطراف التالية

- مجلس الإدارة.
- الإدارة التنفيذية (المدير العام، المدير التنفيذي، العضو المنتدب، المحلول من قبل أعضاء مجلس الإدارة إدارة الشركة).
- مدققو الحسابات.

وتهدف حوكمة الشركات إلى بناء جو من الثقة والشفافية والمساءلة اللازمة لتشجيع الاستثمار على المدى البعيد والاستخدام الفعال وتزامنه العمل.

تعود جذور الحوكمة إلى الباحثين الأمريكيين Means & Berle عام 1932 اللذين تناولا ظاهرة الفصل المتكلية عن الإدارة وفي عام 1976، ظهر مصطلح الحوكمة لأول مرة في الجريدة الرسمية الفيدرالية الأمريكية وكان هدفه اهتمام حرم من القطاع العام الأمريكي.

أما ظهور محاولات عدة حول نظرية الوكالة والتعاقد بين العقاد والإدارين، كوإن صياغة مبادئ الحوكمة خاب على يد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن بعد 1999 – 2004.

ولقد تم بعث آليات مبادئ حوكمة الشركات في مجموعة G20 في نيسان عام 2015 ولم تدعيم مبادئ الحوكمة بالجانب العملية و التطبيقية .

مبادئ حوكمة الشركات [3]

- حماية حقوق حملة الأسهم
- معاملة لحملة الأسهم
- حماية دور أصحاب المصالح
- الإفصاح والشفافية الكاملة.
- تحقيق عدالة مسؤوليات مجلس الإدارة.

لكن هل هناك ضمانات بأن يعمل مجلس الإدارة لتحقيق مصالح العقاد؟

هذه يدخل تعارض بين مصالح المساهمين والإدارة وقد تسعى إدارة الشركة لتسيطرة على الشركة. كيف؟

يقوم المجلس الإداري بإنهاء التنفيذية مع أحد الفيوث التحكيم، في غرض يستدعوتهم في شراء أسهم الشركة. وهذا الأمر يتعلق بقبل مكتبة دور، من الشركة إلى الفريق الإداري مجلس، إن أيضا يقوم المجلس الإداري بتم إشارات تدهور أداء الشركة من خلال نسرب معلومات مشوهة عن الشركة تحدث انهيارات في أسعار الأسهم فيشتري المجلس الإداري أسهم الشركة بأسعار بعيدة وهذا يتاقوم بعد بمعتدة المكتبين

هناك إذن مشكلتين أساسيتين متعلقتين بمشكلة الوكالة.

الشكل الأول هو الحجم الاكتفاني والشكل الثاني هو عدم تماثل المعلومات.

يكمن الحجم للاتفاني في تعرض المديرين بالشكل الذي يعظم مناقعهم الشخصية دون الإرضاء بمصالح المساهمين ومشكلة عدم تماثل المعلومات أنه يتوفر لدى الفريق الإداري معلومات لا يعلم بها العقاد أو المساهمون وعند عدم وجود نظام شفافية وإفصاح مثل يستطيع مثلث الشركة تلفيف أداء الفريق الإداري بسبب عدم توفر المعلومات، وهذه الحقائق تحد من قدرة المساهمين في الرقابة على تصرفات الإدارة.

وقد ظهرت حلول للتغلب على مشكلتين الوكالة، وكان هناك الحجم من العديد من الحلول:

- التهديد بالعزل، وهذا يتطلب توافر بعض المساهمين الذين لديهم الدافع كل على طرح سبب الثقة من مجلس الإدارة
- يمكن أن تفشل شركات أخرى بالاستحواذ بسبب انخفاض قيمة السهم
- بدء الحوافز بالمكافآت وذلك من خلال توقيع عقود خيارات يشكل من خلالها الإداريون من شراء أسهم في الشركة إذا تمكنوا من رفع قيمة الأسهم دون 8 – 10 $ مثلا.

كيف يتم تنفيذ حوكمة الشركات [4]

صرين بعض التقارير اللجنة المتوسسات الدولية والتوصيات العالمية تركز على مجموعة من الأدوات يمكن استخدامها في تنفيذ حوكمة الشركات منها:

- آلية استقلال مجلس الإدارة بحيث يكون 550 من أعضائه هم من الأعضاء غيرالتنفيذيين إ| إن وجود المديرين سيوف يحفض من مستوى الرقابة لأنهم هم من يراقبون أنفسهم لدى تحدد أعضاء مستقلين يمكن أن يقوموا بمراقبة التنفيذ بشكل أفضل.
- تجزئة الوظيفة الدور بين شخص الرئيس مجلس الإدارة هو نفسه المدير العام
- إدخال مراقبة مستقلة ويمكن أن تكون هذه الجنة من الأعضاء المستقلين.
- لجنة مخاطرة مستقلة يمكن تشكيلها من الأعضاء المستقلين لكي تقلع بالقوة والحيادية أثناء تقييمها للمخاطرة والحوافز التي يحصل عليها الفريق الإداري.
- الشعوب الإدارتي، يعلن عن المساهم الذي من لجميع الأصوات التي يمنح بها في حال انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وهذا الحق يكون لمعلم الإدارة المساهمين.
- سياسة الإفصاح الكاملة والشفافية بحيث يجوب على رئيس مجلس الإدارة التوقيع إلى جانب هم الحسابات على التقارير المالية.
- الإفصاح والشفافية التنفيذ هذه الآلية يؤصية من الأسواق المالية.

يقصد بالإفصاح إتاحة كافية المعلومات المهمة من أداء الشركة على الموقف المالي، حقة المهم الإرسعاف المستقبلية المشكلات، التي توتجهها لكافة الأطراف المعنية في الشركة حيث يعمل حماية مشكلة عدم تماثل المعلومات.

ويقصد بالشفافية إتاحة المعلومات دون تعديل أو تغيير ودون تجميل لكي إتاحة المعلومات كما هي تأتيجون ذات مصداقية.

معايير الحوكمة

حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP معايير الحوكمة كما يلي: [2]

- رؤية استراتيجية
- المساءلة
- الشفافية
- المشاركة
- العدالة والمساواة
- سيادة القانون
- استجابة
- توافق
- الكفاءة والفعالية

أبعاد الحوكمة

- البعد الإداري.
- البعد المالي
- البعد القانوني.
- البعد البيئي.

مزايا حوكمة الشركات [5]

تسهم حوكمة الشركات في رفع مستوى كفاءة الاقتصاد نظرا لدورها في المساعدة في استقرار الأسواق المالية وفهم مستوى الشفافية ومن الخابر وتحديد الاستثمارات من الخابر والداخل بالإضافة إلى تقليص حجم المخاطر التي تواجه الشركات المقاصدية.

للحوكمة أدوات الشركات وضعيات وحمولها من الأموال وتكفلة معقولة. إن هناك عقبة طرحة بين نوعية الحوكمة وجودة الأداء الاقتصادي للشركة. فتشرطة إلى تبني حوكمة جيدة لديها هدراء مستويات عالية من المسؤولية وتلتزم بتوفير أكثر شفافية ومشكل يوضح أكثر للمستثمرين والمتعاملين الآخرين معها بالإضافة ومعمل على تخفيض تكلفة رأس المال. وتعد دورة حوكمة الشركات والإفصاح والشفافية على تعزيز حقوق حملة الأسهم وتحدد من الأهمية أهمية نجاح الاستثمارات في الشركات. توفر حوكمة الشركات ضمان قدر متلئم من المساءلة لحملة الأسهم والمستثمرين المرتبطين في تحقيق عائد مناسب على استثماراتهم والمحافظة على حقوقهم وتحقيق الأهداف المؤسسية الفاضلة. في ظل بشكله الوكالة المتلقاة بين مدير مشكلة الشركة وإدارتها إ| يمكن أن تدخل هدوم في الحوامل أمات الشركة والتوصل إلى الحيدرا من جراء زيادة الحرف في إدني الممارسات التي من الممكن أن تحقق بإهفيته الشخصية وليس بإهاية حملة الأسهم.

إلا أن تبني معايير جيدة لحوكمة يجاد أن تفتد حوافزه إلى أسواق المال ويجب أن تحقيق ذلك المعايير يوفر من كفاءة الأسواق ويقدم المعلومات المفاتلة للمستثمرين لمعرفة أمورة عن الشركات وعن أدائها ويدركون في الوقت ذاته مستوى تقييد استراتيجات الشركات وطرق تحديد المخاطر وكذلك السبل الكفيلة بإزالتها وحد ذات. يستوجب توفر السوال في الشركات الوحدة إلى المستثمرين في الشركات الوحدة إلى تقييم أداء تلك الشركات بشكل أفضل.

تعد معايرت حوكمة الشركات أحد التابات الجوهرية التي يمكن الاعتماد عليها في مكافحة الفساد المالي والإداري وتخفيض المخاطر مهي. أداة هامة في الحد من جوانب القصور التي أعاقت المحتوى الإفصاحي للمعلومات المالية الناتج عن الممارسات المهنية الخاطئة.

تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تعميق كفاءة الأسواق المالية ودعم السيولة فيها المستثناه وزيادة حجم ميزانها التنافسي. بما يساعد على التوسع والنمو الأمن.

الوصول بآليات التنفيذ داخل الشركة لخدامة التشغيل وتخفيض التكاليف، خاصة لخفض رأس المال ومالتالي نمو الشركة وتطويرها وتحقيق الاستقرار والاستمرار لنشاطها. تعد حوكمة الشركات ذات أهمية بالغة باعتبار الدولة أن الحفاظ التاجحة في صعف الحوكمة لا تعني أن الفشل الاستثمارت فحسب، إنما تعتد إلى أبعد من ذلك مسائلة في حقف صعف الحوكمة في أسواقها دليل جيد أن التسائله ليست جديد لجهها سمعة الفتن من الشركات، أو ضعف الحوكم لبعض من حدائها في إن المسألة تشمل في هلدان مصداقية النظام الاقتصادي كله وتلبه يدب الخوف أن تحسين حوكمة الشركات وكأن كسب ثقة الأطراف ذات الصلة فهو كسب للشركة من خلال تحسين الأداء وتخفيض تكاليف الحصول على رأس المال. يعود بحسب أن تعظم قيمة الشركة في المدى الطويل وأخيرا فهي كسب للاقتصاد الوطني ككل.

إحب حوقت مشكل مالية ومحاسبية بما يعمل على تدعيم واستقرار ثقة الشركات الفاعلة في الاقتصاد ودعم دخول الشركات بالتوجهات المصرفية أو أسواق المال الحديثة والمتعمية ومساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي في الدخل الاجتماعي والمعاشرين خاصة مع توجه الخلم من دول العالم إلى الدول في النظم الاقتصادية الرأسمالية الآن. يعتمد فيها بدرجة كبير في الشركات الداخلة لتطبق معدلات مرتفعة من التنمية الاقتصادي.

تعتبر مقاصد الشركات التي تتعامل مع العالم الخارجي إلى التعامل مع الاقتصادات الأخرى يدفب أنها أسالب. تجارية تنافسية مع تلك السائدة في الدول الأخرى.

معوقات تطبيق الحوكمة في الشركات [4]

- عدم التزام الشركات بتنظيم مجلدت ووثائق تظهر وضع الشركة وعدم الإفصاح عنها.
- ضعف إدارة المراجعة المستقلة
- تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري والمحاسبي.
- ضعف التأهيل والتخوفين والتشريعات.

واقع حوكمة الشركات في سورية [6]

يمكن القول أن حوكمة الشركات ظاهرة تحديث العهود سبق في سورية. ويمكن تفسير حوكمة الشركات في سورية من خلال عدد من القوانين والمراسيم المعاصرة خلال السنوات الماضية والمتعلقة وزعاة هدفها أنه يمكن فعلاً إلى الأعمال في سورية وهدف القوانين سلفحت في إيساء الإرهاقمتام لتطبيق مبادئ الحوكمة ومن أهم هذه القوانين:

- قانون هيئة الأوراق والأسواق المالية رقم 22 لعام 2005 وتعديله بالمرسوم التشريعي رقم 50 لعام 2009
- قانون سوق دمشق للأوراق المالية رقم 55 لعام 2005 وتعديله بالمرسوم التشريعي رقم 55 لعام 2006.
- مرسوم التشريعي رقم 14 لعام 2007 المتعلق بإعادة تقييم الأصول الثابتة في المؤسسات العامة في الشركات العالمية
- قانون الشركات الجديد رقم 2 لعام 2008
- قانون الهيئة العامة للتأمين والمرسوم رقم 1 لعام 2007
- قانون المنافسة ومنع الاحتكار رقم 7 لعام 2008
- قانون تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة رقم 33 لعام 2009
- قرار مجلس المفوضين لهيئة الأوراق والأسواق المالية رقم 3 لعام 2008الذي يشتمل على قواعد إيشاعية لحوكمة الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

في حين مسوري المركزي، وفق قانون رقم 28 لعام 2009 من أجل اعتماد دليل الحوكمة في المصارف التقليدية والإسلامية.

كما أصدرت هيئة الإشراف على قطاع التأمين نظام الحوكمة في شركات التأمين بموجب القرار رقم 127 لعام 2007.

قانون الشركات رقم 29 لعام 2011.

حل هذه القوانين والقواعد أبعاف الإرضائية لتطبيق قواعد الحوكمة في الشركات في قطاع الأعمال في سورية.

وتشير التقارير الصادرة عن الهيئات السابقة والدراسات المتعلقة بها أن الشركات المساهمة العامة في سورية قطعت شوطا في تطبيق قواعد الحوكمة وقد ازدادت نسبة الشركات التي اعتمت بتطبيق قواعد الحوكمة أكثر من 50% من الشركات السورية.

غير أن تصنيف الدلك الدولي درجة أداء الأعمال في سورية لعام 2008 يضع سورية تحت العمال الرقيقي، وحتت معمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD لمؤشر حماية المستثمر حيث بلغ 2 من 10 حيث أن مؤشر حماية المستثمر لدى OECD هو 6.5.

ويشير التقرير ذاته أن سورية حققت العمال من حيث الإفصاح 5/4 ومسائلة أعضاء مجلس الإدارة 5/2 وفق معدلات قريبة من معدلات OECD.

النتائج والتوصيات

- يظهر دليل الحوكمة في سورية عدم اقامه مع مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 84%.

وبينا يعود ذلك تعدد فعالية مجلس الإدارة وإلى ضعف الرقابة الداخلية إذ لم يتم عقد اجتماعات دورية للمجالس الإدارة بالشكل اللازم وفي بعض الشركات تتوجد لجان لتعقيق داخل، كما أن مشاكل الحسابات لا يدون بالتقارير المالية بل يكتفون بتصوير الحالة فقط.

- تتراك سورية للمنع ومنتصبين منخفضة من جودة التشريع والتصويت والمساءلة والرقابة على التنفيذات.
- دعاً لجداة الحوكمة في الشركات المدرجة في سورية فإن أبعد تصورات في تطبيق قواعد الحوكمة تعود لعدم توفر الخبرة الكافية.
- أنه أسهومت بعلاقة الدين وشهرات بالمعلومات المعروضة على سورية في تعقيد عملية تطبيق مبادئ الحوكمة ومن ثم عدم استقرار سعر رصف الأوراق المالية بالمصداقية وعدم الإفصاح أهم مستويات الشفافية حيث تفاوت الشركات من الحصول على دليل وعلى حدب المعلومات المالية. كما هو مأمول.
- هناك فوق لمعوقية خوف تعدد محدود من المساهمين بين أبرز المطلبة إ| إن عقلية المدراء التنفيذيين هم من بين ذكر المساهمين وذلك هناك غياب للمساهمين الصغار في معظم القرارات الجوهرية.
- إن مهام رئيس مجلس الإدارة لم يتم فصلها في دليل حوكمة الشركات في سورية وفي بشمل على لجان مستقلة للتدقيق والمكافآت.
- لا يشتمل دليل الحوكمة في سورية على ما يتعلق باسترأتيجية التوجه من السوق. بعد إعادة هيكلة الشركات المتعاقدة.

استنادا إلى النتائج السابقة يمكن القول:

إن نجاح تطبيق الحوكمة يتطلب وجود مستوى جودة مجموعتين من المحددات الخارجية والداخلية.

تشير المحددات الداخلية إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة من قوانين تنظم النشاط الاقتصادي، وكفاءة القطاع المالي، من تقويم التمويل المتوفر للمشاريع، ودرجة تنافسية الأسواق السلع محلة عن بعض المؤسسات الداخلية مثل حماية حقوق المساهمين والتصويف الداخلي، والاستقرارات المالية.

بينما تشير المحددات الداخلية إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة من الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين

ومن أجل نجاح تطبيق حوكمة الشركات في سورية فإن من الضروري:

- توجيه حملات الأعمال إلى التزام بتطبيق قواعد الحوكمة.
- العمل على تنظيم الرقابة والتوجه والعمل على إنشاء معهد مختصص في حوكمة الشركات. ودعوة الجامعات إلى طرح مقررات تتناول حوكمة الشركات في كليات الاقتصاد والحقوق.
- وضع خطة إدارة الأزمات والمخاطر والضغائن والصحافية والصحافية
- اتخاذ الحوكمة بأنها ليست مجرد وسيلة للقاء في استرأتيجية للنمو والتوسع
- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى الإقليمية والعالمية

المراجع :

1- الدكتور محيي محمد، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية للنشر بدون تاريخ نشر.
2- الصالحي محمد العيش، حوكمة الشركات القانون والتأكد المعجة الدولية للقانون بدون تاريخ نشر.
3- حسني القيد والتشيف، في سورية دليل الحوكمة لدى المصارف التقليدية والإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية، مصرف سورية المركزي، 2009.
4- عبد الله عبد الكريم، الحوكمة والإدارة الرشيدة أداة الإصلاح وإدارة التطور في المنظمة العربية بدون تاريخ.
5- نهى أحمد الجابلاء، أثر تطبيق الحوكمة على تحسين أداء في المؤسسات الحكومية (الجامعة الافتراضية السورية سوريا) 2016.
6- تقرير هيئة الأوراق والأسواق المالية عبد العام 2009 حتى 2022.